

Distr.: General  
31 March 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 حزيران/يونيه 2021

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت\*

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

## أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

### مذكرة من الأمانة

#### ملخص

تتضمن هذه الوثيقة لمحة عامة عن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تشمل معلومات محدّثة عن إجراء الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية للآلية.

\* CAC/COSP/IRG/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - مقدمة

- 1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في مقرره 1/5، أن يبدأ فريق استعراض التنفيذ على الفور في جمع المعلومات ذات الصلة بدعم من الأمانة، ومناقشة هذه المعلومات من أجل تيسير تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي للألية، عقب اختتام الدورة الأولى. وقرر المؤتمر أيضاً أن يدرج فريق استعراض التنفيذ في دوراته المقبلة بنداً في جدول الأعمال يتيح مناقشة تلك المعلومات، وقرر كذلك أن يضع الفريق في اعتباره، لدى جمع هذه المعلومات، متطلبات المتابعة في المستقبل وفقاً للفقرتين 40 و41 من الإطار المرجعي.
- 2- وعلاوة على ذلك، طلب المؤتمر، في قراره 2/8، في جملة أمور، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، لكي يواصل تقييم أداء الآلية في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من إطارها المرجعي والمقرر 1/5. وفي القرار نفسه، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تواصل تزويد فريق استعراض التنفيذ بتحليلات للأطر الزمنية المتصلة بمراحل عملية الاستعراض، بما في ذلك إحصاءات بشأن عدد الدول الأطراف المتأخرة عن المواعيد المحددة لها، بغية تيسير الاضطلاع بعملية أكثر فعالية.
- 3- ولمواجهة التأخيرات الكبيرة التي حدثت خلال الدورة الثانية للألية، قرر المؤتمر، في مقرره 1/8، تمديد مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة إتمام الاستعراضات القطرية، ودعا الدول الأطراف إلى التعجيل بإتمام الدورة الثانية.
- 4- وعلاوة على ذلك، حدثت تأخيرات إضافية غير متوقعة بسبب الظروف الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

## ثانياً - تنظيم الاستعراضات القطرية وتنفيذها خلال دورة الاستعراض الأولى والسنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية

### ألف - الأطر الزمنية المقررة لعملية استعراض التنفيذ

- 5- بدأت الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ في عام 2010، على إثر اعتماد قرار المؤتمر 1/3، المعنون "آلية الاستعراض". واستُهلّت الدورة الثانية للألية خلال الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف، التي عقدت في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، من خلال اعتماد قرار المؤتمر 1/6، بشأن مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 6- وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتسريع وتيرة الاستعراضات فقد حدثت حالات تأخير في أداء دورة الاستعراض الثانية وفي إحراز تقدم فيها. وقد أُدرجت في الوثائق التي أُتحت للمؤتمر في دورته الثامنة معلومات عن العناصر المحددة للعملية التي أدت إلى حالات تأخير في الدورة الثانية (انظر الوثيقة CAC/COSP/2019/12).
- 7- ووفقاً للمبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، ينبغي أن تقدم الدولة الطرف المستعرضة قائمة التقييم الذاتي المرجعية في غضون شهرين من تاريخ إبلاغها ببدء إجراء الاستعراض

القطري، وينبغي ألا يستغرق إنجاز الاستعراض الكامل أكثر من ستة أشهر.<sup>(1)</sup> بيد أنه من الناحية العملية فإنّ الاستعراضات القطرية لم تتجز في غضون الأشهر الستة المقررة. وهناك عدد من الأسباب لذلك، من بينها التأخر في تسمية جهات اتصال وخبراء حكوميين وتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول الأطراف المستعرضة، ومتطلبات الترجمة التحريرية، والصعوبات في وضع الجداول الزمنية للزيارات القطرية، والتأخر في تقديم المعلومات الإضافية عقب الزيارة القطرية، وكذلك الظروف غير المتوقعة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.

## باء - لمحة إحصائية عامة

- 8- توضح البيانات المقدمة أدناه التقدم المحرز في إجراء الاستعراضات القطرية خلال: (أ) الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ؛ (ب) السنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية للآلية.
- 9- وقد كان من المقرر استعراض 185 دولة من الدول الأطراف خلال الدورة الأولى.<sup>(2)</sup> وحتى وقت كتابة هذا التقرير،<sup>(3)</sup> كان قد ورد ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعُقد 175 حواراً مباشراً (161 زيارة قطرية و14 اجتماعاً مشتركاً).<sup>(4)</sup> وعلاوة على ذلك، أُكملت 173 خلاصة وافية و161 تقرير استعراض قطرياً، وأُتحت 87 دولة طرفاً تقارير استعراضها القطرية الكاملة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).
- 10- وكان من المقرر استعراض 29 دولة طرفاً خلال السنة الأولى من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأُجريت 22 زيارة قطرية، وعُقد اجتماع مشترك واحد.
- 11- وكان من المقرر استعراض 48 دولة طرفاً خلال السنة الثانية من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأُجريت 29 زيارة قطرية، وعُقد اجتماع مشترك واحد.<sup>(5)</sup>
- 12- وكان من المقرر استعراض 36 دولة طرفاً خلال السنة الثالثة من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعقدت 12 زيارة قطرية واجتماع مشترك واحد.
- 13- وكان من المقرر استعراض 37 دولة طرفاً خلال السنة الرابعة من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأُجريت زيارتان قطريتان.
- 14- وكان من المقرر استعراض 35 دولة طرفاً خلال السنة الخامسة من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد وردت سبعة ردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، ولم تُجر أي زيارة قطرية.
- 15- وإجمالاً، جرى خلال الدورة الثانية تعيين ما مجموعه 175 جهة اتصال، وتلقي 127 ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعقد 70 حواراً مباشراً (65 زيارة قطرية وخمسة اجتماعات مشتركة)، وأُنجزت 51 خلاصة وافية و29 تقرير استعراض قطرياً. إضافةً إلى ذلك، أُتحت 16 دولة طرفاً، أُنجزت استعراضاتها القطرية، تقاريرها الكاملة عن استعراضها القطري على الموقع الشبكي للمكتب.

(1) تاريخ بدء الاستعراضات هو التاريخ الذي تقوم فيه الأمانة، وفقاً للفقرة 12 من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، بإبلاغ الدولة الطرف المستعرضة والدولتين الطرفين المستعرضتين رسمياً بتاريخ بدء إجراء الاستعراض القطري.

(2) في بداية الدورة الأولى في عام 2010، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية 144 دولة.

(3) تم تحديث البيانات الإحصائية الواردة في هذا التقرير حتى 15 آذار/مارس 2021.

(4) كانت هناك اثنتان من الدول الأطراف لم تختار إجراء زيارة قطرية ولا عقد اجتماع مشترك.

(5) خلال استعراض إحدى الدول الأطراف في إطار الدورة الثانية، أُجريت زيارة قطرية وعُقد كذلك اجتماع مشترك.

## جيم - سحب القرعة

16- وفقاً للفقرة 14 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في أي سنة معينة من دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة. وتنص الفقرة 19 من الإطار المرجعي على أن يجري اختيار الدول الأطراف المستعرضة بالقرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألا تقوم الدول الأطراف باستعراضات متبادلة.

### 1- دورة الاستعراض الأولى

17- وفقاً لهذين الحكمين، جرى اختيار الدول الأطراف المستعرضة للسنة الرابعة من الدورة الأولى للآلية بإجراء سحب للقرعة خلال انعقاد الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ. واستُهل في 1 تموز/يوليه 2013 اثنان وستون استعراضاً قطرياً، وأُجريت عمليات أخرى لسحب القرعة لاختيار الدول الأطراف التي ستقوم باستعراض الدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها بعد ذلك. وأُجريت تلك العمليات الإضافية لسحب القرعة خلال دورات الفريق الرابعة المستأنفة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشر، والحادية عشرة. وفي أعقاب انضمام دول جديدة إلى الاتفاقية والتصديق عليها، كانت 82 دولة طرفاً قيد الاستعراض في السنة الرابعة.<sup>(6)</sup>

### 2- دورة الاستعراض الثانية

18- طلب المؤتمر، في قراره 1/6، إلى الفريق أن يشرع، في بداية دورته السابعة، في اختيار الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة في دورة الاستعراض الثانية وذلك بسحب القرعة وفقاً للفقرتين 14 و19 من الإطار المرجعي للآلية. وطلب المؤتمر إلى الفريق أيضاً أن يعقد اجتماعات فيما بين الدورات تُفتح أمام جميع الدول الأطراف بغرض سحب القرعة وفقاً للفقرة 19 من الإطار المرجعي للآلية، دون المساس بحق الدولة الطرف في أن تطلب إعادة سحب القرعة في الاجتماع اللاحق للفريق في فترة ما بين الدورات أو في دورته العادية اللاحقة.

19- وفي اجتماع فيما بين الدورات، عُقد في فيينا في 17 حزيران/يونيه 2016، أُجري سحب القرعة من أجل تحديد الجدول الزمني للاستعراضات القطرية في الدورة الثانية. وتطوعت بعض الدول لاحقاً للمضي قدماً في استعراضاتها، التي أُجلت من سنة سابقة من الدورة الثانية وفقاً للإطار المرجعي للآلية أو أصبحت أطرافاً في الاتفاقية، مما أسفر عن التوزيع التالي للاستعراضات القطرية في الدورة الثانية: السنة الأولى، 29 دولة؛ السنة الثانية، 48 دولة؛ السنة الثالثة، 36 دولة؛ السنة الرابعة، 37 دولة؛ السنة الخامسة، 35 دولة.

20- وفي الوقت نفسه، اختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الأولى من الدورة الثانية للآلية بإجراء سحب للقرعة خلال اجتماع عُقد في فترة ما بين الدورات لفريق استعراض التنفيذ. ووفقاً لذلك، بدأت السنة الأولى من الدورة الثانية في 4 تموز/يوليه 2016 وأعيد سحب القرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة السابعة المستأنفة للفريق.

21- وعلى نحو مماثل، اختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من الدورة الثانية من خلال سحب القرعة في اجتماعات الفريق فيما بين الدورات، مما أدى إلى بدء تلك السنوات في 25 تموز/يوليه 2017 و29 حزيران/يونيه 2018 و19 حزيران/يونيه 2019 و10 تموز/يوليه 2020 على التوالي. وأعيد سحب القرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في دورات الفريق المستأنفة.

(6) يمكن أن تكون دول أخرى قد أصبحت أطرافاً في الاتفاقية بحلول دورة الفريق الحادية عشرة.

## دال - الجدول الزمني للاستعراضات القطرية وتنفيذها

22- أيد مؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/4، المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، التي وضعها فريق الاستعراض في صيغتها النهائية. وتحدد المبادئ التوجيهية أطراً زمنية إرشادية للاستعراضات القطرية من أجل ضمان اتساق وكفاءة عملية الاستعراض. والغرض من هذا القسم الفرعي هو إعطاء معلومات محدّثة عن الجدول الزمني للاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ وعن الاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية.

### 1- تعيين جهة اتصال لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرضة

23- وفقاً للفقرة 17 من الإطار المرجعي والفقرة 13 من المبادئ التوجيهية، تعيّن الدولة الطرف المستعرضة جهة اتصال أو جهات اتصال لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري، وتخطر الأمانة بذلك. غير أن التأخر في تسمية جهات الاتصال أدى إلى حالات تأخير كبير في إجراء الاستعراضات القطرية في الماضي. وقد حثّ المؤتمر، في قراره 1/4، الدول الأطراف المستعرضة على كفالة تسمية جهات الاتصال التابعة لها في الوقت المطلوب وفقاً للمبادئ التوجيهية.

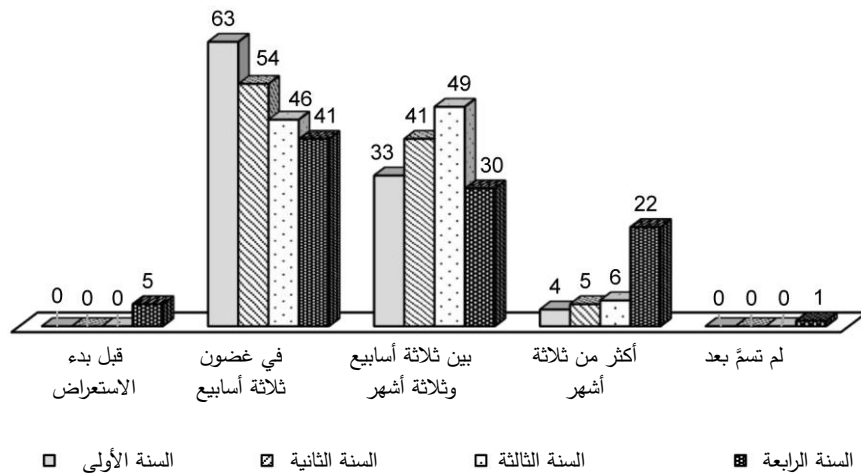
### دورة الاستعراض الأولى

24- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت دولة واحدة من الدول المستعرضة في السنة الرابعة لم تسمّ رسمياً جهة الاتصال الخاصة بها بعد (انظر الشكل الأول). ولم تُسمّ ما تزيد نسبته على 20 في المائة من جهات الاتصال إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر، وغيرت دول أطراف عديدة جهات الاتصال التابعة لها أثناء عملية الاستعراض، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التأخير.

### الشكل الأول

#### الدورة الأولى: الوقت المستغرق لتسمية جهات الاتصال

(بالنسبة المئوية)



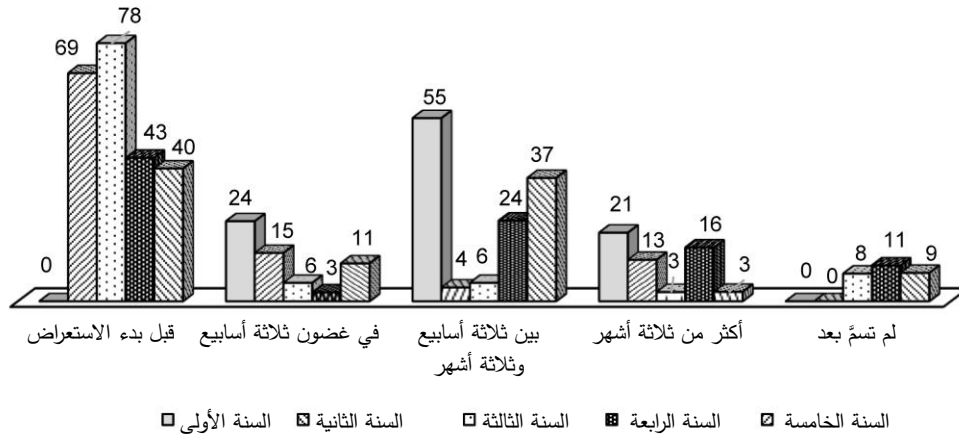
## دورة الاستعراض الثانية

- 25- سمّت جميع الدول المستعرضة في السنتين الأولى والثانية و33 من الدول المستعرضة البالغ عددها 36 دولة في السنة الثالثة من الدورة الثانية جهات الاتصال التابعة لها (انظر الشكل الثاني).
- 26- وفي السنة الأولى من الدورة الثانية، سمّت معظم الدول جهات الاتصال التابعة لها في غضون ثلاثة أشهر بعد إبلاغها رسمياً ببدء الاستعراض.
- 27- وفي السنة الثانية من الدورة الثانية، كانت الغالبية العظمى من جهات الاتصال (69 في المائة) قد سُمّيت بالفعل قبل بدء الاستعراض.
- 28- وفي السنة الثالثة من الدورة الثانية، كانت 28 دولة من الدول المستعرضة في تلك السنة والبالغ عددها 36 دولة (78 في المائة) قد سمّت بالفعل جهات الاتصال الخاصة بها قبل بداية تلك السنة.
- 29- وفي السنة الرابعة من الدورة الثانية، سمّت 33 دولة من أصل 37 دولة مستعرضة جهات الاتصال التابعة لها. وقد عين ما مجموعه 32 دولة من أصل 35 دولة طرفاً قيد الاستعراض في السنة الخامسة من الدورة الثانية جهات التنسيق لديها. وقد قامت 14 دولة طرفاً (40 في المائة) بذلك قبل بداية تلك السنة.

## الشكل الثاني

السنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية: الوقت المستغرق لتسمية جهات الاتصال

(بالنسبة المئوية)



## 2- إرسال الدول الأطراف المستعرضة بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين وتنظيم عملية التداول الأولى عن بُعد

- 30- تنص الفقرة 16 من المبادئ التوجيهية على أنه ينبغي إجراء تداول بالهاتف أو بالفيديو في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري. وتشارك في عملية التداول عن بُعد الدولة الطرف المستعرضة والدولتان الطرفان المستعرضتان وموظفو الأمانة المنتدبون للاستعراض القطري. وبغية تنظيم عملية التداول الأولى عن بُعد، تطلب الأمانة إلى الدولتين الطرفين المستعرضتين تسمية مسؤولي اتصال من بين الخبراء الحكوميين للدولتين وإبلاغها ببيانات الاتصال بهم.

31- وفي معظم الاستعراضات، ما زال تنظيم عملية التداول الأولي عن بُعد يشهد تأخراً لعدة أسباب، منها التأخر في إرسال بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين أو تغيير الخبراء المستعرضين بعد بدء الاستعراض. وفي بعض الحالات، تأخر التداول عن بُعد بسبب إعادة سحب قُرعة الدول الأطراف المستعرضة. وواصلت الأمانة، حيثما كان ذلك ممكناً، تنظيم جلسات تعريفية على هامش دورات فريق استعراض التنفيذ ومؤتمر الدول الأطراف. ومتى حالت فروق التوقيت بين الدول دون الاتصال المباشر، استعاض عن التداول عن بُعد بتبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني.

32- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أُجري 28 تداولاً أولياً عن بُعد بالنسبة للاستعراضات الـ 29 الخاصة بالسنة الأولى من الدورة الثانية.<sup>(7)</sup>

33- وفيما يخص الاستعراضات الـ 48 في السنة الثانية من الدورة الثانية، فقد أُجري حتى وقت كتابة هذا التقرير 40 تداولاً أولياً عن بُعد أو اتصالات مكافئة.<sup>(8)</sup> أما فيما يخص الاستعراضات الـ 36 في السنة الثالثة فقد عُقد 23 تداولاً أولياً عن بُعد،<sup>(9)</sup> وفيما يخص الاستعراضات الـ 37 في السنة الرابعة فقد عُقد 25 تداولاً أولياً عن بُعد،<sup>(10)</sup> وفيما يخص الاستعراضات الـ 35 في السنة الخامسة فقد عُقد 13 تداولاً أولياً عن بُعد. بيد أن عدة دول مستعرضة لم تكن قد عينت بعد الخبراء المستعرضين، وأدى ذلك إلى تأخير تنظيم التداول الأولي عن بُعد.

### 3- قوائم التقييم الذاتي المرجعية

34- وفقاً للفقرة 15 من المبادئ التوجيهية، يجب على الدولة الطرف المستعرضة إبلاغ الأمانة بردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض. وتشير التحليلات التي أجرتها الأمانة حتى الآن، والتي أتاحت للفريق في دوراته السابقة، إلى أن تقديم القائمة المرجعية يظل ركناً أساسياً ضرورياً في عملية الاستعراض، ويشكل اللحظة الزمنية التي يمكن أن يبدأ فيها الاستعراض الفطري بجدية. ومن ثم، فإن أي تأخير في تقديم القائمة المرجعية يؤدي حتماً إلى تأخير الاستعراض الفطري كله.

35- ويقدم الشكل الثالث أدناه لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات الفطرية التي أجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، بينما يقدم الشكل الرابع لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات الفطرية في السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية.

(7) تخلت إحدى الدول الأطراف المستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية عن تنظيم تداول عن بُعد.

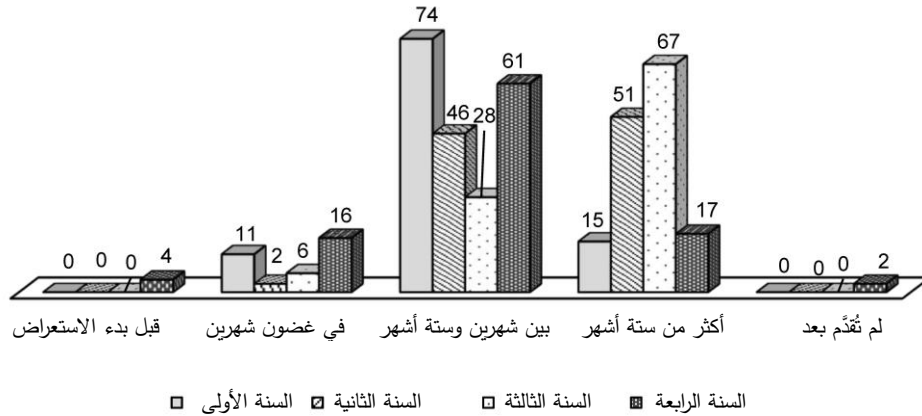
(8) تخلت دولتان طرفان مستعرضتان في السنة الثانية من الدورة الثانية عن تنظيم تداول عن بُعد.

(9) تخلت دولة طرف مستعرضة في السنة الثالثة من الدورة الثانية عن تنظيم تداول عن بُعد.

(10) تخلت دولتان طرفان مستعرضتان في السنة الرابعة من الدورة الثانية عن تنظيم تداول عن بُعد.

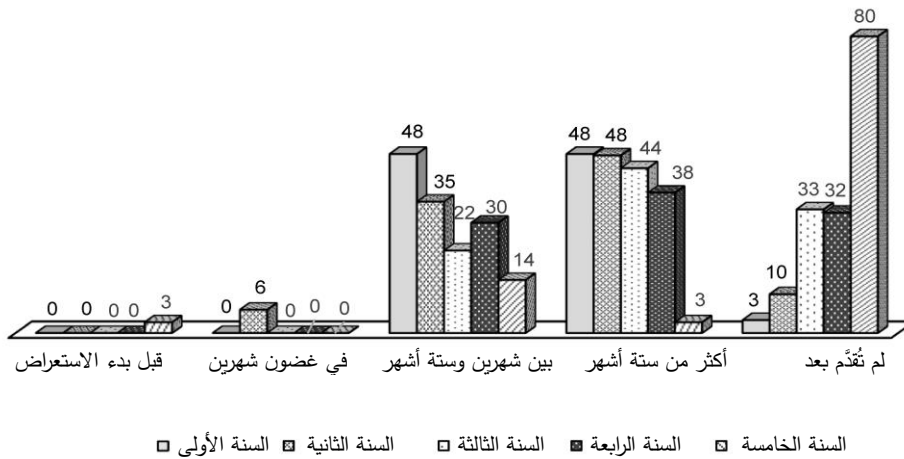
الشكل الثالث

لمحة عامة عن الأطر الزمنية لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول المستعرضة في السنوات من الأولى إلى الرابعة من دورة الاستعراض الأولى (بالأشهر)  
(بالنسبة المئوية)



الشكل الرابع

لمحة عامة عن الأطر الزمنية لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول المستعرضة في السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية (بالأشهر)  
(بالنسبة المئوية)



36- وتشير المقارنة بين المعلومات المعروضة في الشكلين الثالث والرابع إلى استمرار التأخر الكبير في الوقت اللازم للدول لتقديم ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية، على الرغم من أن الأمانة كانت تبذل الجهود المستعرضة بانتظام عن حالة الاستعراضات الخاصة بها.

37- ويمكن ملاحظة اتجاه تنازلي في السنوات الثلاث الأولى من دورة الاستعراض الثانية: ففي السنة الأولى، قدم ما يقرب من نصف الدول الأطراف المستعرضة قوائمها المرجعية في غضون ستة أشهر من بدء الاستعراض؛ أما في السنة الثالثة فلم يقدم سوى ربع هذه الدول تلك القوائم. وفي حين يمكن ملاحظة تحسن طفيف في السنة الرابعة، فإن أكثر من ثلث قوائم التقييم الذاتي المرجعية لتلك السنة لم تكن قد قُدمت حتى وقت كتابة هذا التقرير. ولم



يقدم سوى خمس قوائم التقييم الذاتي المرجعية حتى وقت كتابة هذا التقرير، أي بعد أكثر من ثمانية أشهر من تاريخ بدء الاستعراض، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى الظروف الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

#### 4- الاستعراض المكتبي

38- وفقاً للفقرة 21 من المبادئ التوجيهية، يقدم الخبراء الحكوميون نتائج الاستعراض المكتبي إلى الأمانة في غضون شهر واحد من استلام الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأي معلومات تكميلية تقدمها الدولة الطرف المستعرضة.

##### دورة الاستعراض الأولى

39- فيما يخص السنة الرابعة من الدورة الأولى، كان استعراضان مكتبيان للردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قيد الإعداد حتى وقت كتابة هذا التقرير، لأسباب منها التأخر في تقديم المعلومات ومواجهة صعوبات في الترجمة.

##### دورة الاستعراض الثانية

40- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت استعراضات مكتبية عدة للردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بالسنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية لا يزال جارياً، بسبب جملة أمور من بينها التأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والوقت اللازم لترجمة القوائم المرجعية في الاستعراضات التي استخدمت فيها أكثر من لغة واحدة، والوقت الذي يستغرقه استعراض القوائم المرجعية. وفيما يخص السنة الرابعة من الدورة الثانية، أنجز 14 استعراضاً مكتبياً للردود الخمسة والعشرين على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وكان 11 استعراضاً مكتبياً قيد الإعداد حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفيما يخص السنة الخامسة من الدورة الثانية، كانت جميع الاستعراضات المكتبية للردود السبعة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قيد الإعداد.

#### 5- وسائل الحوار المباشر الأخرى

41- عملاً بالفقرة 24 من المبادئ التوجيهية والفقرة 29 من الإطار المرجعي، يُستكمل الاستعراض المكتبي، إذا طلبت الدولة الطرف المستعرضة ذلك، بأي وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة فُطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

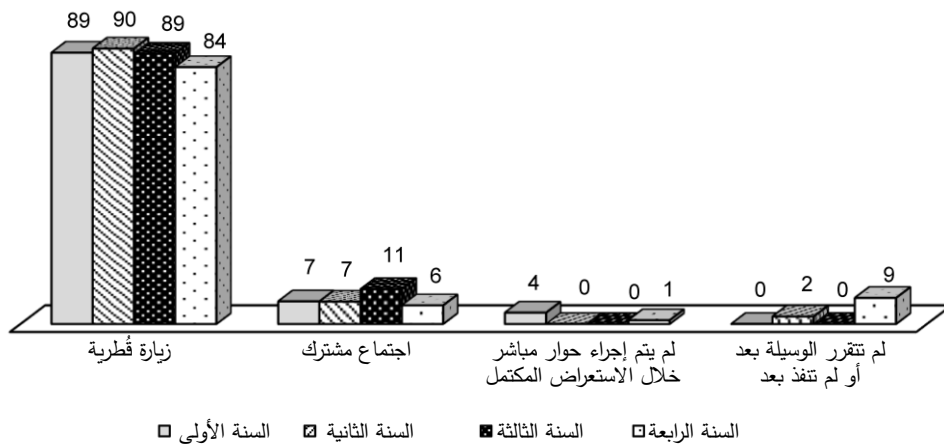
##### دورة الاستعراض الأولى

42- حتى وقت كتابة هذا التقرير، استفاد بالفعل 175 بلداً من أصل 185 بلداً مستعرضاً من وسائل الحوار المباشر الأخرى إما في شكل زيارة فُطرية أو اجتماع مشترك. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ 27 المستعرضة في السنة الأولى، أُجريت 24 زيارة فُطرية وعُقد اجتماعان مشتركان. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ 41 المستعرضة في السنة الثانية، أُجريت 37 زيارة فُطرية وعُقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ 35 المستعرضة في السنة الثالثة، أُجريت 31 زيارة فُطرية وعُقدت أربعة اجتماعات مشتركة. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ 82 المستعرضة في السنة الرابعة، أُجريت 69 زيارة فُطرية وعُقدت خمسة اجتماعات مشتركة (انظر الشكل الخامس). ووافق عدد من الدول الأطراف على وسائل أخرى للحوار المباشر، وكانت هذه الحوارات في مراحل مختلفة من حيث التخطيط. وفي عمليات

استعراض أخرى، لم يتخذ بعد أي قرار بهذا الصدد. وهناك دولتان فقط من الدول الأطراف لم تختارا تنظيم زيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك.

الشكل الخامس

دورة الاستعراض الأولى: الوسائل الأخرى المستخدمة للحوار المباشر بين البلدان المضطلع به في إطار الاستعراض القُطري  
(بالنسبة المئوية)



دورة الاستعراض الثانية

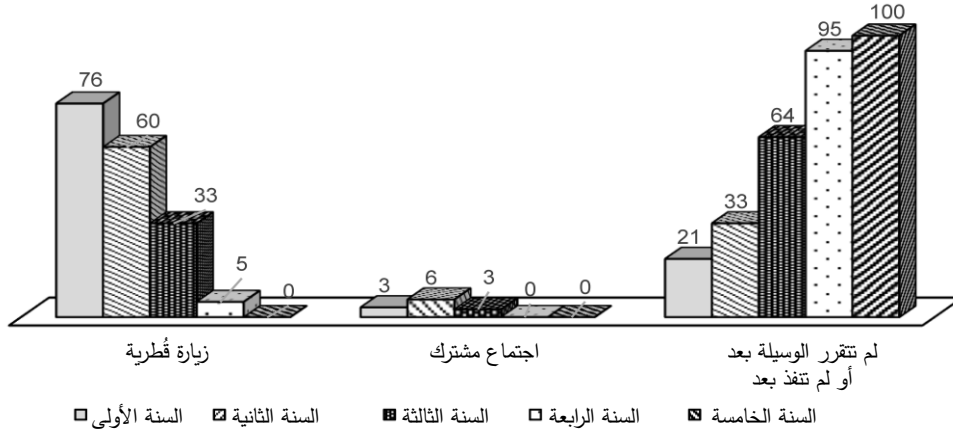
43- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت 22 دولة من أصل 29 دولة طرفاً مستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية قد استضافت زيارة قُطرية كوسيلة أخرى للحوار المباشر، واختارت دولة واحدة عقد اجتماع مشترك في فيينا. ومن بين الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من الدورة الثانية البالغ عددها 48 دولة، كانت 29 دولة قد استضافت زيارة قُطرية، وثلاث دول قد عقدت اجتماعات مشتركة. ومن بين 36 دولة طرفاً مستعرضة في السنة الثالثة من الدورة الثانية استضافت 12 دولة زيارة قُطرية وعقدت دولة واحدة اجتماعاً مشتركاً. ومن بين الدول الأطراف الـ 37 المستعرضة في السنة الرابعة من الدورة الثانية، استضافت دولتان زيارة قُطرية في شكل إلكتروني بسبب استمرار جائحة كوفيد-19. ولم تُجر أي زيارات قُطرية بشأن إجراء الاستعراضات في السنة الخامسة من الدورة الثانية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت عدة زيارات قُطرية أخرى للسنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية قد أُجلت نتيجة لاستمرار جائحة كوفيد-19 أو كانت مقررّة مبدئياً في النصف الثاني من عام 2021 (انظر الشكل السادس).<sup>(11)</sup>

(11) في السنة الثانية من الدورة الثانية، جرت زيارة قُطرية واجتماع مشترك لاستعراض دولة طرف واحدة؛ ولم يُدرج ذلك الاجتماع المشترك في الرسم البياني.

الشكل السادس

دورة الاستعراض الثانية: الوسائل الأخرى المستخدمة للحوار المباشر بين البلدان المضطلع به في إطار الاستعراض القطري

(بالنسبة المئوية)



#### 6- إعداد جدول الأعمال لوسائل الحوار المباشر الأخرى

44- وفقاً للفقرة 24 من المبادئ التوجيهية، تضطلع الدولة الطرف المستعرضة بتخطيط الزيارة القُطرية وتنظيمها. وتُعد جهات الاتصال مشروع جدول الأعمال وتقدمه إلى المستعرضين والأمانة قبل إجراء الزيارة.

#### 7- العمل مع الجهات المعنية الأخرى أثناء الزيارات القُطرية

دورة الاستعراض الأولى

45- اشتمل 89 في المائة من مجموع الزيارات القُطرية المضطلع بها أثناء الدورة الأولى على عقد اجتماعات مع أصحاب مصلحة آخرين (انظر الشكل السابع)، وفقاً للفقرة 30 من الإطار المرجعي. وفي بعض الحالات، اتخذت تلك الاجتماعات شكل حلقات نقاش ضمت ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والرابطات التجارية وأصحاب مصلحة وطنيين آخرين. وفي حالات أخرى، أشركت الدول أصحاب مصلحة وطنيين مثل ممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في اللجان التي أنشئت لتنسيق عملية الاستعراض والإشراف عليها.

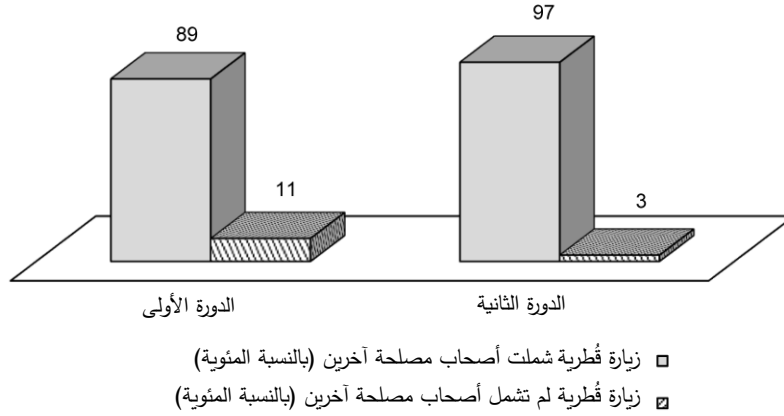
دورة الاستعراض الثانية

46- حتى وقت كتابة هذا التقرير، اشتملت تقريباً جميع الزيارات القُطرية (96,9 في المائة)، التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من الدورة الثانية، على عقد اجتماعات مع أصحاب مصلحة آخرين، وفقاً للفقرة 30 من الإطار المرجعي (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

إشراك أصحاب المصلحة خلال الزيارات القطرية، حسب دورة الاستعراض

(بالنسبة المئوية)



## 8- نتائج عملية الاستعراض القطري، ونشر تقرير الاستعراض القطري، ولغات الاستعراض

47- عملاً بالفقرة 33 من الإطار المرجعي والفقرة 30 من المبادئ التوجيهية، يعدُّ الخبراء الحكوميون المستعرضون تقرير استعراض قُطرياً وخلصاً وافية له، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة من الأمانة. وينبغي أن يحدد التقرير التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المواجهة، وأن يتضمن ملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن يحدد التقرير أيضاً، عند الاقتضاء، الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لغرض تحسين تنفيذ الاتفاقية.

## دورة الاستعراض الأولى

48- حتى هذا التاريخ، أُنجز 161 استعراضاً قُطرياً فيما يتعلق بالدورة الأولى، ولا يزال هناك 24 استعراضاً قُطرياً في مراحل مختلفة من الإنجاز. وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن الاستعراضات الكاملة لم تُنجز بشكل كامل بعد، فقد أُنجزت 12 خلاصة وافية فيما يتعلق بهذه الاستعراضات القُطرية الـ 24 التي استُكملت (أي أن ما مجموعه 173 خلاصة وافية أُنجزت في الدورة الأولى). وسبع وعشرون خلاصة وافية أُنجزت وأُنيت لفريق استعراض التنفيذ من أجل استعراضات السنة الأولى. وفيما يخص السنة الثانية، أُنجزت 40 خلاصة وافية وأُنيت للفريق. وفيما يخص السنة الثالثة، أُنجزت 35 خلاصة وافية وأُنيت للفريق. وفيما يخص السنة الرابعة، أُنجزت وأُنيت 71 خلاصة وافية، ويجري وضع عدة خلاصات أخرى في صيغتها النهائية.

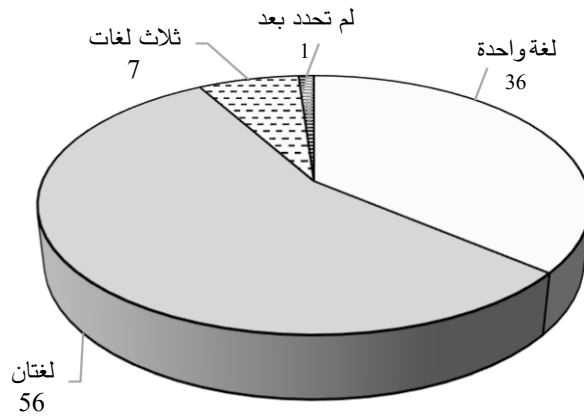
49- وقد نُشرت الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القُطرية على الإنترنت في نفس الصفحة التي تحتوي على وثائق فريق استعراض التنفيذ، كما نُشرت على صفحة الموجزات القُطرية (<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-profile/index.html>). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان 87 تقريراً من تقارير الاستعراضات القُطرية الخاصة بالدورة الأولى قد نُشر على الموقع الشبكي

للمكتب بناء على طلب الدول الأطراف. وتبعاً للغة التقرير وعدد المرفقات، تراوح طول التقارير بين نحو 100 صفحة وأكثر من 500 صفحة.<sup>(12)</sup>

50- ومع أن الخبراء الحكوميين وافقوا في بعض الحالات على إجراء الاستعراض بلغة غير اللغة التي يفضلونها فإن غالبية الاستعراضات أُجريت بأكثر من لغة واحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية. ومن بين 185 استعراضاً، أُجري 67 استعراضاً بلغة رسمية واحدة، و103 استعراضات بلغتين رسميتين، و13 استعراضاً بثلاث لغات رسمية. وفي حالتين، لم تكن قد حُددت بعد اللغة أو اللغات التي سيجري استخدامها في الاستعراض (انظر الشكل الثامن).

#### الشكل الثامن

دورة الاستعراض الأولى: عدد اللغات الرسمية للأمم المتحدة المستخدمة في الاستعراض القطري (بالنسبة المئوية)



#### دورة الاستعراض الثانية

51- خلال الدورة الثانية، أنجز ما مجموعه 51 خلاصة وافية و29 تقرير استعراض قطرياً. وفيما يخص السنة الأولى من الدورة الثانية، أنجزت 21 خلاصة وافية و15 تقرير استعراض قطرياً؛ وفيما يخص السنة الثانية من الدورة الثانية، أنجزت 26 خلاصة وافية و12 تقرير استعراض قطرياً؛ وفيما يخص السنة الثالثة من الدورة الثانية، أنجزت ثلاث خلاصات وافية وتقرير استعراض قطري واحد؛ وفيما يخص السنة الرابعة من الدورة الثانية، أنجزت خلاصة وافية واحدة وتقرير استعراض قطري واحد؛ وقد أدت حالات التأخير في إنجاز الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القطرية في السنوات من الأولى إلى الرابعة جزئياً إلى التأخير الذي حدث في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وفي تنظيم الزيارات القطرية. ولم تُنجز تقارير استعراض أو خلاصات وافية للسنة الخامسة من الدورة الثانية.

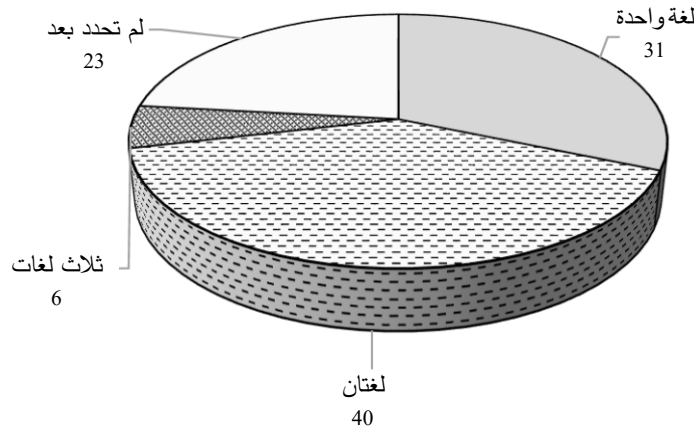
52- وفي السنة الأولى من دورة الاستعراض الثانية، أُجري 11 استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و15 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، و3 استعراضات بثلاثة من اللغات الرسمية.

(12) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بتكاليف الترجمة، انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2020/4.

- 53- وفي السنة الثانية من دورة الاستعراض الثانية، أُجري 16 استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و25 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، و4 استعراضات بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بثلاثة استعراضات، كان القرار بشأن تحديد لغة الاستعراض لم يُتخذ بعد وقت كتابة هذا التقرير.
- 54- وفي السنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، أُجري 16 استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و16 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بأربعة استعراضات، كان القرار بشأن تحديد لغة الاستعراض لم يُتخذ بعد وقت كتابة هذا التقرير.
- 55- وفي السنة الرابعة من الدورة الثانية، كانت تُجرى 9 استعراضات بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و12 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية واستعراضان بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بـ14 استعراضاً، كانت القرارات بشأن تحديد لغة الاستعراض لم تُتخذ بعد وقت كتابة هذا التقرير.
- 56- وفي السنة الخامسة من دورة الاستعراض الثانية، أُجريت ستة استعراضات بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وستة استعراضات بلغتين من اللغات الرسمية، واستعراض واحد بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بـ22 استعراضاً، كانت القرارات بشأن تحديد لغة الاستعراض لم تُتخذ بعد وقت كتابة هذا التقرير (انظر الشكل التاسع).

#### الشكل التاسع

السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية: عدد اللغات الرسمية للأمم المتحدة المستخدمة في الاستعراض القطري (بالنسبة المئوية)



#### هاء - الدورات التدريبية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض التنفيذ

- 57- وفقاً للفقرة 32 من الإطار المرجعي للألية والفقرة 11 من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، تنظم الأمانة دورات تدريبية من حين إلى آخر لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في الاستعراضات. وتهدف هذه الدورات التدريبية إلى تعريف جهات الاتصال والخبراء بالمبادئ التوجيهية بغية زيادة قدرتهم على المشاركة في عملية الاستعراض.

## دورة الاستعراض الأولى

58- دُرِبَ حتى الآن أكثر من 1 800 خبير في إطار دورة الاستعراض الأولى، بما يسهم في إنشاء مجموعة عالمية من خبراء مكافحة الفساد. وقُدمت دورات تدريبية وطنية ومساعدة مخصصة إلى أكثر من 40 دولة، ونظمت منذ حزيران/يونيه 2013 سبع دورات تدريبية إقليمية.

## دورة الاستعراض الثانية

59- نُظمت حتى آذار/مارس 2021 تسع دورات تدريبية إقليمية و13 دورة تدريبية عالمية لدورة الاستعراض الثانية. وعلى وجه الخصوص، كانت الدورات التدريبية تعقد مباشرة عقب دورات فريق استعراض التنفيذ، بغية الاقتصاد في التكاليف التي تتكبدها الدول الأطراف المستعرضة والأمانة. وفضلاً عن ذلك، أُتيحَت ضروب من المساعدة المحددة الأهداف للدول الأطراف المستعرضة دعماً لاستعراضاتها، ولا سيما المساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول فيما يتعلق باستيفاء ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية.

60- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان أكثر من 1 300 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين قد تلقوا تدريباً محدداً بشأن آلية استعراض التنفيذ، بما في ذلك أكثر من 900 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين الذين شاركوا في الدورات التدريبية الإقليمية والعالمية لدورة الاستعراض الثانية. وبوجه عام، قُدمت مساعدة تقنية إضافية لدعم الحكومات في استكمال ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للأفراد المدربين أكثر من 1 600 فرد.

61- وبسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة، لم يتسنى تنظيم دورات تدريبية حضورياً على الصعيدين العالمي والإقليمي بعد شباط/فبراير 2020. وبغية استكمال التدريب حضورياً بشأن آلية استعراض التنفيذ، تُتاح أشرطة فيديو للتدريب المسبق تدريجياً من خلال منصة تعلم إلكتروني على الإنترنت.<sup>(13)</sup>

## ثالثاً- تحليل سير عمل الآلية وسبل المضي قدماً

## استمرار حالات التأخير في إنجاز الاستعراضات الفُطرية

62- منذ وقت مبكر، أي منذ انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف، سلطت الأمانة الضوء على أن من المرجح أيضاً أن يتطلب استعراض تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية إجراء مشاورات وطنية بين كثير من الإدارات والوكالات الوطنية نظراً لكونه يتميز ببعدها.<sup>(14)</sup> وكان متوقعاً أن تلك المشاورات يمكن أن تؤدي إلى حدوث حالات تأخير، وخصوصاً فيما يتعلق بجمع معلومات كافية لضمان إجراء تحليل مجدٍ من أجل الاستعراضات. وتشير مقارنة الوقت الذي احتاجته الدول الأطراف لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها أثناء الدورتين الأولى والثانية إلى وجود المزيد من حالات التأخير في تقديم الدول قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها في الدورة الثانية، على الرغم من أن الدورة الثانية كان ينبغي أن تستفيد من التجارب والمعلومات التي اكتسبت خلال الدورة الأولى.

63- وواصلت الأمانة جهودها لتبنيه الدول الأطراف إلى حالات التأخير المتوقعة، حتى قبل بدء الاستعراضات. وقد أشارت الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثانية مراراً إلى الفصل الثاني من الاتفاقية، المتعلق بتدابير المنع،

(13) <https://golearn.unodc.org/lms/login/index.php>

(14) انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/14.

باعتباره سبب حالات التأخر في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية. وزاد الأمر تعقداً الحاجة إلى التشاور مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، وخصوصاً في الدول الاتحادية أو ذات الولايات القضائية المتعددة، لأن المعلومات والمساهمات كثيراً ما كانت تُطلب على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي كليهما.

64- وقد لاحظت الأمانة أيضاً أن عدداً من الدول الأطراف التي كانت تقوم بدور دول أطراف مستعرضة في السنوات السابقة أصبحت هي نفسها بعد ذلك قيد الاستعراض في السنوات اللاحقة، أو بالعكس، مما أدى إلى زيادة في عبء العمل على جميع المعنيين. وقد أخذ بالفعل انتشار تداعيات حالات التأخير هذه إلى السنوات اللاحقة من الدورة الثانية يؤثر سلباً على قدرة الدول، وكذلك الأمانة، على تنفيذ الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنة اللاحقة في الوقت نفسه. ولمعالجة حالات التأخير، فإن المؤتمر في مقره 1/8: (أ) قرر تمديد فترة الدورة الثانية للألفية لمدة ثلاث سنوات، أي حتى حزيران/يونيه 2024، لإتمام الاستعراضات القطرية في إطار تلك الدورة؛ (ب) أهاب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية.

65- وخلال السنة قيد الاستعراض، كان للتدابير غير المسبوقة التي اتخذتها الدول الأطراف من أجل إدارة الأزمة الصحية الحالية التي سببها جائحة كوفيد-19 أثر مزدوج على إنجاز الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ. ففي بعض الحالات، أفضت تلك التدابير إلى التعجيل بإنجاز الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية، بينما كان لها في حالات أخرى أثر سلبي على إجراء الاستعراضات، ولا سيما الزيارات القطرية. ومن بين النتائج المباشرة الأكثر شيوعاً يُذكر التأخير في إعداد قوائم التقييم الذاتي المرجعية، والاستعراضات المكتتبية والتقارير القطرية، فضلاً عن تأجيل الزيارات القطرية التي كانت مقررة.

66- وتستكشف الأمانة نهجاً جديدةً من أجل الارتقاء بالاستعراضات القطرية، بسبل منها إعداد دورات على الإنترنت لتدريب جهات التنسيق والخبراء الحكوميين على الآلية، كي تكون تلك الدورات متاحة قريباً. وعلاوة على ذلك، واستجابة لطلبات الدول الأطراف، أجرت الأمانة زيارتين قطريتين عبر الإنترنت عن طريق التداول بالهاتف أو بالفيديو، يرد ذكرهما صراحة في الإطار المرجعي للألفية بوصفهما وسيلتين من وسائل الحوار البناء، بالإضافة إلى الحوار المباشر مثل الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة.

67- وعلى الرغم من أن عدة جوانب من الزيارات القطرية، التي كانت تجري وجاهياً، قد أُجريت عبر الإنترنت، فقد برز عدد من التحديات تتعلق بالزيارات عن بعد، مثل القيود التقنية، ونطاق مشاركة الممثلين المعنيين للدولة الطرف المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة ونوعية المناقشة بصفة عامة. وقد ظهرت بعض التحديات التنظيمية في سياق الزيارات القطرية الافتراضية، مثل إدارة الوقت حيث توجد فروق زمنية كبيرة بين الدولة الطرف المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة، وكذلك إدارة خدمات الترجمة الشفوية للزيارات القطرية التي تُجرى بأكثر من لغة واحدة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن خيار إجراء زيارات قطرية في شكل افتراضي قد عرض على عدة دول أطراف قيد الاستعراض، فقد قرر الكثير منها تأجيلها بسبب جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الزيارات القطرية على مدى السنوات القليلة المقبلة عن المتوسط، مما سيؤدي بدوره إلى مزيد من التأخير.

68- ومع أن الحوار عبر الإنترنت سمح للخبراء بتعميق فهمهم لتنفيذ الدولة الطرف قيد الاستعراض للاتفاقية، لكنه لم ينجح تماماً في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، ولا في تعزيز التعلم من الأقران وتعزيز القدرات والتعاون البناء بين الأطراف المعنية.

69- وأجرت الأمانة، من أجل زيادة فهمها للخبرات المكتسبة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالزيارات القطرية الافتراضية في إطار آليات الاستعراض الأخرى، مشاورات مع الفريق العامل المعني بالرشوة، التابع



لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، التابعة لمجلس أوروبا، وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

### سبيل المضي قُدماً

70- سيتعين على الدول الأطراف والأمانة بذل جهود كبيرة لعكس مسار التباطؤ الملحوظ وإكمال الدورة الثانية ضمن هذا الإطار الزمني الممدد. وبالنظر إلى التأخيرات التي حدثت في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية وغيرها من خطوات عملية الاستعراض، فضلاً عن استمرار حالات التأخير الناجمة عن الظروف المتصلة بجائحة كوفيد-19، فإن هناك ما يدعو إلى استمرار القلق الشديد فيما يتعلق بمدة فرادى الاستعراضات القطرية في الدورة الثانية وما سيفضي إليه ذلك على صعيد المدة الإجمالية للدورة.

71- وستواصل الأمانة الرصد الدقيق للتقدم العام المحرز في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية، والخطوات الأخرى لعملية الاستعراض، فضلاً عن المعدل العام لإنجاز الاستعراضات، وستبقي الفريق على علم بالتقدم المحرز والأداء العام للآلية في دورتها الثانية. ولكي تتبع الأمانة التقدم المحرز في مختلف خطوات الاستعراضات الفردية، فإنها تستكشف عدداً من الأدوات والتدابير، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي من شأنها أن تمكنها من معالجة حالات التأخير بطريقة أكثر استباقية؛ وسوف تبقي الفريق على اطلاع على هذا العمل. وعلاوةً على ذلك، ستواصل الأمانة الاستباق في اقتراح وتلبية طلبات الزيارات القطرية التي ستجرى عبر الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، سيجري، بموافقة الدولة الطرف المستعرضة، استكشاف إمكانية إجراء زيارات قطرية في شكل "هجين"، تشارك فيه إحدى الدول الأطراف المستعرضة عن بُعد. وباختصار، ستسعى الأمانة إلى تيسير أكبر عدد ممكن من الزيارات القطرية، باستخدام جميع الأشكال المتاحة، في أقرب وقت ممكن.

72- ولعل الفريق يود أن ينظر في سبل إضافية لتشجيع جميع الدول الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل منع حدوث أيِّ حالات تأخير إضافية تهدد الأداء الجيد للآلية وإنجاز عملها في الوقت المناسب.